قياس وتحليل تأثير هيمنة النمط الاستهلاكي للانفاق الحكومي في الناتج المحلي الاجمالي النفطي وغير النفطي في العراق

أ.م.د. سمير سهام داود / كلية الادارة والاقتصاد /جامعة بغداد
الباحث / مقداد غضبان لطيف

تاريخ التقديم:2017/1/30
تاريخ القبول:2017/4/26

المستخلص :

تناول البحث تطورات بنية الانفاق الحكومي للمدة (1990-2014) اذ تشمل هذه المدة فترتين مختلفتين من حيث الظروف اذ اتسمت المدة الاولى (1990-2002) بفرض العقوبات الاقتصادية وحرمان الاقتصاد العراقي من المورد النفطي ،في حين اتسمت المدة الثانية (2003-2014) بوفرة الموارد الريعية نتيجة رفع الحظر عن الصادرات النفطية ،استُعمِل انموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع (Autoregressive Distributed lag Model) لقياس اثر الانفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري في الناتج المحلي الاجمالي النفطي وغير النفطي و أثبتت نتائج اختبار العلاقة القصيرة وطويلة الاجل لمتغيري الانفاق الحكومي (الجاري والاستثماري) مع الناتج المحلي الاجمالي النفطي والناتج المحلي الاجمالي غير النفطي وجود أثر معنوي موجب للانفاق الاستثماري في الامد القصير في كل من الناتج المحلي النفطي و الناتج المحلي غير النفطي ، بيد إن هذا الأثر لم يكن معنوياً في الاجل الطويل ، بالمقابل لم يكن للانفاق الجاري اثر معنوي في الناتج المحلي الاجمالي النفطي وغير النفطي في كلا الأمدين القصير والطويل ،وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات منها ، استمرار سلوكية السياسة الانفاقية سواء في مدة العقوبات الاقتصادية ام المدة التي اعقبت التغير السياسي عام 2003 بالتضحية بالنمو بتفضيل الاستهلاك على الانتاج والاستثمار والاخفاق في توليد بنى تحتية تحفز النمو في قطاعات الانتاج غير النفطي وقد اوصى البحث بضرورة توجيه الانفاق الحكومي نحو الانشطة التي تعمل على زيادة انتاجية الاقتصاد بتكوين هيكل انتاج كفوء له القدرة على استعياب الطلب الكلي المحلي .

المصطلحات الرئيسة للبحث/ الانفاق الاستهلاكي – الانفاق الاستثماري – الناتج المحلي الاجمالي النفطي – الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي – انموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع

*البحث مستل من رسالة ماجستير

مقدمة

تتبوء السياسة الانفاقية اهمية كبيرة في كافة البلدان على اختلاف درجة تقدمها وخلفية أيديولوجيتها الاقتصادية والسياسية، وما مجتمع من المجتمعات يمكن له ان يحقق مستوى معين من الاستقرار والنمو دون ان تكون لتلك السياسة (الانفاقية) الدور الكبير في الوصول هذه الاهداف، لذا اصبحت كفاءة اداء الاقتصادات على المستوى الكلي مرتهن بدرجة كبيرة بمدى و كيفية اداء الانفاق الحكومي لوظائفه الاقتصادية، إذ تهتم بلدان العالم في الوقت الراهن بتهيئة الظروف المناسبة التي تساند او تسمح على الاقل بإدارة منهجية وكفوءة للانفاق الحكومي من خلال الموازنة العامة،إذ إن التوظيف الكفوء اقتصاديا للموارد يتطلب ادارة حكومية بدرجة مناسبة من الانضباط والنزاهة يتم من خلالها ترصين العلاقة بين الانفاق الحكومي ومجمل عناصر النظام الاقتصادي لتهيئة الظروف المواتية لمقومات التنمية يتم من خلالها جعل النشاط الخاص مسانداً ومؤازراً لدور الحكومة في الاقتصاد وتجاوز حالات اخفاق السوق لكونها ظاهرة مؤثرة في ديناميكية توازن الاقتصاد.

مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث في تدني مستويات نمو الناتج المحلي غير النفطي بإعتباره المؤشر المعبر عن اداء الاقتصاد الكلي، وتفاقم اشكالية الاختلال الهيكلي في قطاعات الاقتصاد وضعف تخصيصات الانفاق الاستثماري مقارنة بالانفاق الجاري لتصحيح ذلك الاختلال مما ادى الى ضعف تأثير الانفاق الحكومي في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي نتيجة تدني قدرة الاقتصاد العراقي على استيعاب التزايد في الانفاق الحكومي بشكل خاص بعد عام 2003 .

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان النشاط الانفاقي الاستهلاكي التوسعي للموازنة العامة يتسم بضعف تأثيره في نمو وتحفيز قطاعات الانتاج غير النفطي في العراق ، مما ابقى الاقتصاد في ريعية شديدة زادت من امكانية تعريضه للصدمات الخارجية .

هدف البحث

يهدف البحث الى قياس تأثير الانفاق الجاري والاستثماري في الناتج المحلي الاجمالي النفطي وغير النفطي بأستخدام انموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL .

حدود البحث

يتخذ البحث من الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2014) إطارا لحدوده الزمانية والمكانية .

1: تطورات الانفاق الحكومي في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2014)

1-1: تطور بنية الانفاق الحكومي خلال مدة العقوبات الاقتصادية (1990-2003)

لقد شهد الانفاق الحكومي في العراق زيادة مستمرة خلال المدة (1990-2002) بيد ان الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ، قد ساعدت على تدني قدرة الانفاق الحكومي في ايجاد الظروف المواتية للنمو الاقتصادي ، وبسبب اعتماد الاقتصاد العراقي على المورد النفطي في تمويل الانفاق العام ، فقد تأثرت هذه النفقات بشكل كبير بظروف الحرب وانعكاساتها على تراجع المورد النفطي ، وبرزت معها الاختلالات الهيكلية والتي تمثلت بتراجع العرض الكلي امام تصاعد حجم الطلب الكلي، الامر الذي افضى الى تصاعد وتائر التضخم والحاق اضرار بالغة في الاقتصاد (عبد العزيز ،2002، 473) ، وبدلا من تركيز الجهود لتخفيف تلك الاختلالات الهيكلية ، اتسمت الموازنات العامة خلال تلك المدة بوجود اختلال كبير ناجم عن ارجحية النفقات الجارية مقارنة بالنفقات الاستثمارية، اذ يلاحظ من الجدول (2) ان الانفاق العام حقق ارتفاعا كبيرا سنة (1994) ليصل الى اكثر من عشرة اضعاف ما كان عليه في (1990) اذ بلـغ معدل نمـوه السنوي في تلك السنة (189.2%) وعند مقارنة الانفاق الجاري بالانفاق الاستثماري في العام نفسه (1994) نجد ان الزيادة الكبيرة في الانفاق العام لم تنعكس على زيادة الانفاق الاستثماري الا بحدود طفيفة .

فبلغ الانفاق الاستثماري في عام (1994) (27700) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي حوالي (46.6%)، بينما نجد ان الانفاق الجاري قد ارتبط بشكل مباشر بزيادة الانفاق العام لتصل قيمته الى (171742) مليون وبمعدل نمو سنوي (243%) ويرجع السبب في تلك الزيادة الى قيام الدولة بمحاولة المحافظة على التوازن الاجتماعي بزيادة الانفاق التحويلي لتحقيق الامـــن الغذائي بإتباع الحكومة لسياسة دعم السلع والخدمات لتكن متوافقة مع مستويات التضخم وانخفاض المستوى الحقيقي لدخل الفرد بسبب ضغوط الحظر الاقتصادي من خلال التوسع في الاصدار النقدي الجديد لتمويل ذلك الانفاق، ولذا ازداد الانفاق التحويلي بعد ان اتسعت الفجوة بين الدخل وارتفاع مستوى الاسعار بأستمرار بعد الحظر الاقتصادي حتى انهار الدخل الفردي للعديد من شرائح المجتمع وخاصة ذوي الدخل المحدود، وازاء هذا الموقف سعت الدولة الى العمل على مواجهة النقص الحاد في المعروض السلعي باعتماد البطاقة التموينية لتقنين التعامل مع المعروض المحدود من السلع الغذائية (الكناني ، 2013، 94).

وعلى ذلك اخذت سياسة الدعم ابعادا واسعة خلال مدة الحظر الاقتصادي وباتجاهين، الاول، استهداف القطاع الزراعي من خلال منحه الاولوية في الدعم لتوفير متطلبات الامن الغذائي للمجتمع والحيلولة دون حصول المجاعة بعد توقف عمليات الاستيراد والتصدير بفعل الحظر الاقتصادي،اذ إستُخدِم الانفاق الحكومي كأداة للتأثير على قرارات المنتجين الزراعيين ، اما الاتجاه الثاني ، فهو توفير السلع الاساسية وباسعار مناسبة لتخفيف الاثر الواقع على الفئات الاجتماعية الفقيرة ومحدودي الدخل باعتباره احد الوسائل المهمة التي تمتلكها لمواجهة تدهور المستوى المعيشي و يوضح الجدول (1) الفرق بين اسعار السلع المدعومة في البطاقة التموينية واسعارها السائدة في السوق ، ان كمية السلع الغذائية التي تبلغ قيمتها بسعر السوق (22) الف دينار ، فانها بموجب البطاقة التموينية تساوي (12) دينار فقط

جدول (1)

اسعار مفردات البطاقة التموينية مقارنة مع اسعارها السائدة في السوق المحلية لسنة (1996) (دينار)

الكمية	سعر البطاقة التموينية	سعر السوق
(10) كغم طحين	1.150	4000
(7) كغم رز	2.100	2100
(5) كغم سكر	1.000	2250
(1) كغم شاي	2.000	1120
(5) كغم دهن	1.875	7500
(4) علب حليب	3.000	4000
(10) وحدات صابون	1.200	1500
المجموع	12.325	22470

المصدر : علاء الدين جعفر العامري ، دعم المستهلك عبء اقتصادي ام ضرورة اجتماعية ، وزارة التخطيط ، دائرة التخطيط الاقتصادي، دراسة رقم 16، 1998، ص16.

بيد ان تبني نظام البطاقة التموينية لايخلو من مساوئ فقد شكل احد اعمدة الضغط على الموازنة في اشد فترات الحظر الاقتصادي حساسية اذ تمثل بتشجيع قوى الاستهلاك على حساب اعادة تشييد البنى التحتية المدمرة ،اذ شكل حجم الانفاق التحويلي الذي استهدفت من خلاله الحكومة تحقيق التوازن الاجتماعي (44.2%) من اجمالي الانفاق الجاري في سنة (1991) آخذا في الارتفاع حتى بلغ معدل نموه السنوي للسنوات (1994-1995) (283.7%)(276.3%) على التوالي مشكلاً نسبة مرتفعة من اجمالي الانفاق الجاري بلغت (67.8% _ 72.3%) لنفس السنتين ، بينما حقق الانفاق العام معدلات نمو سلبية في سنة 1996، اذ بلغت معدلات النمو السنوية (-21%) و (-16.4%) لكل من الانفاق العام والانفاق الجاري علـى التـوالي ويرجـــع الســـبب الى اعتمـــاد رسالة التدبير الاقتصادي لاحتواء الانشطة التضخمية من خلال تقليل التوسع في الانفاق الحكومي وتقليص عجز الموازنة . ان الارتفاع الحاصل في الانفاق التحويلي يرد الى ارتفاع نسب الدعم لمفردات البطاقة التموينية الى اجمالي الانفاق العام من (5.4%) عام 1990 الى (30.2%) عام 1992 ثم الى (52.8%) و (57.8%) للاعوام (1994_1995) على التوالي (العامري 1998، 13) .

كما بلغ معدل النمو المركب للانفاق التحويلي خلال المدة (1990_1996) (108.8%) ثم بعد ذلك تباينت الزيادة في الانفاق التحويلي خلال المدة (1997_2002) فحين بلغ (612260) مليون دينار في سنة (2000) لتكن نسبة مساهمته في اجمالي الانفاق الجاري (53.1%) ، تراجعت بعد ذلك معدلات النمو السنوية للاعوام (2001_2002)الى (-2%) و(8.9%) على التوالي لتؤشر عندها انخفاض نسبة مساهمة الانفاق التحويلي في تكوين الانفاق الجاري التي بلغت (40.3%) و(37%) لنفس السنتين على خلاف معدلاتها السنوية التي حافظت على (60%) لسنوات عديدة

جدول (2)
تطور الانفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري للمدة (1990-2002) (مليون دينار)

السنوات	اجمالي الانفاق العام (1)	معدل النمو السنوي	الانفاق الجاري (2)	معدل النمو السنوي	الانفاق الاستثماري (3)	معدل النمو السنوي %	نسبة 1:2	نسبة 1:3
1990	14179	-	11357	-	2822	-	80.1	19.9
1991	17497	23.3	15653	37.8	1844	(34.6)	89.4	10.5
1992	32883	87.9	25876	65.3	7007	279.9	78.7	21.3
1993	68954	109.6	50060	93.4	18894	169.6	72.6	27.3
1994	199442	189.2	171742	243	27700	46.6	86.1	13.9
1995	690783	246.3	605840	252	84943	206	87.7	12.3
1996	542541	(21)	506102	(16.4)	36439	57.1	93.2	6.8
1997	605802	11.6	534095	5.5	71707	96.7	87.7	12.3
1998	920501	51.9	824705	54.4	95796	33.5	89.5	10.5
1999	1033552	12.3	831592	0.83	201960	110.6	80.4	19.5
2000	1498700	45	1151663	38.4	347037	71.8	76.8	23.2
2001	2069727	38.1	1490866	29.4	578861	66.8	72	27.9
2002	2518285	21.6	1762683	18.3	755602	30.5	70	30

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جمهورية العراق ، وزارة المالية ، دائرة الموازنة ، الموازنة العامة للسنوات (1990_2002)
*الارقام بين الاقواس تشير الى قيم سالبة

ان سريان الانفاق الحكومي بهذه الاتجاهات يمثل في واقع الامر تكريسا لميول الاستهلاك في الاقتصاد العراقي، ويؤشر اخفاق السياسة الانفاقية كاحد ادوات السياسة الاقتصادية في احداث التغير المرغوب في مؤشراته ، وكان من المفترض بتلك السياسة تبني ستراتيجية للتعديل بترشيد وضغط الانفاق غير المبرر والتركيز بدرجة كبيرة على اولويات الانفاق الحكومي ، فالتوسع في الانفاق الجاري انعكس بشكل كبير في الاضرار بمستوى تكوين رأس المال الثابت في الاقتصاد الذي لم يتجاوز (10%) من الناتج المحلي بإستثناء عام 1990 وهو مؤشر لا يخدم واقع الاقتصاد المتسم بإختلال هيكله الانتاجي ، فالانخفاض الشديد في تكوين رأس المال الثابت في قطاعات الاقتصاد وخاصة السلعية كالقطاع الزراعي وقطاع الصناعة التحويلية وقطاع الكهرباء والتي تمثل مصادر العرض المحلي ،لا يتفق و حاجة الاقتصاد لتصحيح هيكله الاقتصادي ، ولذا فإن انخفاض تكوين رأس المال الثابت المعزز لدالة العرض المحلي من جهة وارتفاع الطلب الكلي من جهة اخرى ادى الى ارتفاع مستويات التضخم في الاقتصاد بشكل اثر سلبا في الاستقرار الاقتصادي جراء عدم امكانية الاستيراد لمواجهة الاستهلاك المرتفع وعدم قدرة قطاعات لتوفير عرض سلعي مناسب، مما راكم بدوره من الاختلال البنيوي بشكل أثر سلبـاًعلى الاداء الاقتصـــادي والاجتمـاعي .

2 - **تطور بنية الانفاق الحكومي للمدة** (2003- 2014)

اتسمت سياسة الإنفاق الحكومي في العراق بعد عام2003 بزيادة الاتجاه نحو النفقات الجارية على حساب النفقات الاستثمارية فقد ارتفعت تلك التخصيصات بشكل اصبحت تشكل عبئاً على الموازنة العامة للدولة وقيداً مالياً ثقيلاً ، وان هذا الاتجاه للسياسة الانفاقية لا يتلاءم و طبيعة العراق كبلد نامي يحتاج الى موارد هائلة وكبيرة لإعادة الاعمار وتطوير البنى التحتية المنهارة وهذا ما يوضحه هيكل الإنفاق الحكومي في الجدول (4) اذ يلاحظ من ان هناك حالة من التقلب في مجمل النفقات للموازنات السنوية طيلة المدة (2003-2014) فهي مرتفعة في سنة ومنخفضة في سنة اخرى بل وفي نسب نمو سالبة في سنة معينة عن السنة السابقة لها،اذ يلاحظ ان اجمالي الانفاق بلغ (31521427.9) مليون دينار في سنة 2004 وكان معدل نموه السنوي عن السنة السابقة 543% ،نجد ان اجمالي الانفاق العام قد انخفض في سنة 2005 الى (30831141.7) مليون حيث حقق اجمالي الانفاق العام معدل نمو سلبي مقداره 2.1% ، ليعاود الارتفاع في سنة 2006 حيث بلغ معدل نموه السنوي 21.6% ، اما في سنة 2007 فقد بلغ الانفاق الجاري (32719836.2) وكان معدل نموه السنوي 12.7% مشكلا نسبته الى اجمالي الانفاق العام تمثلت 83.2% بالمقابل بلغ الانفاق الاستثماري في العام نفسه (6588512.3) مليون حيث بلغت نسبته الى اجمالي الانفاق 16.8% ،ويمكن القول ان اغلب هذه الزيادات في الانفاق كانت موجهة لتدعيم الجانب الامني وزيادة رواتب موظفي الدولة، واستمر الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري بالتزايد خلال المدة اللاحقة حتى (2009) حيث حقق اجمالي الانفاق معدل نمو سلبي مقداره (-17.3%) ويعود السبب في ذلك الى حدوث الازمة العالمية التي انعكست بشكل صدمة عرض سلبية نتج عنها انخفاض سعر البرميل النفطي الذي يعد الممول الرئيس للانفاق الحكومي ، واذا ما تم مقارنة الانفاق الاستثماري بالانفاق الجاري في العام 2009 نجد ان الانفاق الجاري قد انخفض بنسبة 12% بالمقابل انخفض الانفاق الاستثماري بنسبة (35.5%) وعلى الرغم من انخفاض نسبة نمو الانفاق الجاري في عام 2009 الا انه شكل نسبة مرتفعة في تكوين الانفاق العام التي بلغت 82.6% في حين بلغت نسبة الانفاق الاستثماري الى اجمالي الانفاق 17.4% ، ويلاحظ من الجدول ادناه ان الانفاق الاستثماري شهد تحسن ملحوظ في معدلات نموه السنوية ، مقارنة مع معدلات النمو السنوية للانفاق الجاري كما في عام (2010) حيث حقق الانفاق الجاري معدل نمو سنوي سلبي (-1%)، نجد ان الانفاق الاستثماري ازداد بمعدل (61.1%) وعلى الرغم من ذلك ظلت نسبة الانفاق الاستثماري الى اجمالي الانفاق لاتتجاوز (20%) كمتوسط ، بينما يبلغ متوسط نسب الانفاق الجاري (80%)خلال نفس المدة .

جدول (4) تطور الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري خلال المدة (2003_2014) (مليون دينار)

السنة	اجمالي الانفاق (1)	معدل النمو السنوي%	الانفاق الجاري (2)	معدل النمو السنوي%	الانفاق الاستثماري (3)	معدل النمو السنوي%	%1:2	%1:3
2003	4901960.8	-	4614079.8	-	287881	-	94.1	5.9
2004	31521427.9	543	27597167.9	498	3924260	1263	87.5	12.5
2005	30831141.7	(2.1)	27066123.7	(1.9)	3765018	(4)	87.7	12.3
2006	37494459.0	21.6	31870290	17.7	5624169	49.3	85	15
2007	39308348.5	4.8	32719836.2	2.7	6588512.3	17.1	83.2	16.8
2008	67277196.6	71.1	52301181.1	59.8	14976015.5	127.3	77.7	22.3
2009	55589721.1	(17.3)	45941062.5	(12)	9648658.5	(35.5)	82.6	17.4
2010	61034201.8	9.8	45480860.4	(1)	15553341.3	61.1	74.6	25.4
2011	79657666.3	30.5	60925553.4	34	18732112.8	20.4	76.4	23.6
2012	105139575.7	32	75788623.7	24.4	29350952	56.6	72	28
2013	119127556.3	13.3	78746806.3	3.9	40380750	37.5	66	34
2014	112192125	(6.1)	76741672.6	(2.5)	35450452.4	(12.2)	68.4	31.6

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الحسابات الختامية لجمهورية العراق الصادرة عن ديوان الرقابة المالية الاتحادي للسنوات (2003-2014)

* الارقام بين القوسين تعني قيم سالبة

2-1 : تأشير اهم بنود الانفاق الحكومي ذات الطبيعة الاستهلاكية

يجمع المهتمين بالشأن العراقي على ان مجريات احداث التغير السياسي في العام 2003 وما تلاها قد مثلت تظافر جهود الاسرة الدولية والحكومات المتعاقبة بإتجاه ازالة اضرار الحروب والحضر الاقتصادي في المراحل السابقة والعمل على تحسين نوعية الحياة للمجتمع وبناء نظام مؤسسي قوامه الحداثة والشفافية بغية الوفاء بالحاجات المتزايدة وتقليص فجوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،غير ان الواقع عكس خلاف ذلك فقد تميزت المرحلة الانتقالية بإجراء توسع كبير وترهل في اجهزة الدولة ومضاعفة اعداد العاملين فيها بشكل راكم من اشكالية البيروقراطية في اجهزة الحكومة وان هذا الترهل انتقل بدوره الى الحكومات المحلية بعد منحها مزيدا من الصلاحيات في ادارة شؤون المحافظات،لذا يمكن تناول اهم بنود الانفاق ذات الطبيعة الاستهلاكية التي شكلت عناصر ضغط على الموازنة وكالاتي:

2-1-1 تعويضات الموظفين والمستلزمات السلعية والخدمية والرواتب والمكافأت التقاعدية

ان انموذج التوزيع العادل عبر التوسع في الانفاق العام كي يشمل اكبر شريحة من المجتمع هو الإنموذج الذي اتسمت به السياسة المالية حين استوعبت جزء كبير قوة العمل في وظائف حكومية هيمن عليها النشاط الخدمي شبه المنتج ، يتم تمويلها من عوائد النفط ، اذ جاءت في مقدمة اهتمامات الحكومات الجديدة في الجانب الاقتصادي تحسين مرتبات العاملين في القطاع العام بالنظر الى انخفاض مستواهم المعاشي وضعف قدراتهم الشرائية خلال عقد الحظر الاقتصادي من جانب وتحسن وضع الموازنة على اثر استئناف الصادرات النفطية مما كان له الدور الكبير في احداث هذه الزيادة فضلا عن مسار الاصلاح الاقتصادي الذي يفضي الى تحقيق التقارب بين الجهد المبذول والاجر وان يؤخذ بنظر الاعتبار معدلات الاجور الممنوحة في دول العالم والدول الاقليمية على وجه الخصوص (جواد ، 2015، 124) .

جدول (5)

تخصيصات رواتب الموظفين والمستلزمات السلعية والخدمية ومكافأت المتقاعدين ونسبهم الى اجمالي الانفاق العام للسنوات 2003- 2014 (مليون دينار)

السنة	اجمالي الانفاق (1)	معدل النمو السنوي	رواتب الموظفين (2)	معدل النمو السنوي	المستلزمات السلعية والخدمية (3)	معدل النمو السنوي	الرواتب و المكافأت التقاعدية (4)	معدل النمو السنوي
2003	4901960.8	-	2195164.4	-	173274.6	-	19441	-
2004	31521427.9	543	2804535.5	27.7	1226950.1	608	1091421	5514
2005	30831141.7	(2.1)	6420809.6	129	1927123.1	57	2764774	2433
2006	37494459.0	21.6	8739319.8	36.1	2024734.4	5	4495814	62.6
2007	39308348.5	4.8	13368945.4	53	4913048.4	142.6	3927000	(12.6)
2008	67277196.6	71.1	19891567.3	48.7	6719323.8	36.7	4356750	11
2009	55589721.1	(17.3)	24239104.5	21.8	6477926.6	(3.6)	4597860	5.5
2010	61034201.8	9.8	26737431.6	10.3	9203077.4	42	5753090	25.1
2011	79657666.3	30.5	30401209.3	13.7	9228226.3	0.27	6382130.3	11
2012	105139575.7	32	35848746.7	17.9	12893309.1	40	8183584	18.2
2013	119127556.3	13.3	42587797.5	18.8	11935577	(7.4)	9011346	10.1
2014	112192125	(6.1)	32389613	(24)	8582937.8	(28)	8414409	(6.7)
معدل النمو المركب	32.9		27.7		42.6		79.7	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الحسابات الختامية لجمهورية العراق الصادرة عن ديوان الرقابة المالية الاتحادي للسنوات (2003 -2013)
- وزارة المالية ، دائرة الموازنة ، بيانات الموازنة للسنوات (2003-2014)
-الارقام بين الاقواس تعني قيم سالبة

يلاحظ من الجدول اعلاه ان تخصيصات رواتب الموظفين اتسمت بالتزايد المستمر طوال مدة الدراسة ففي الوقت الذي بلغت (2804535.5) مليون في سنة 2004 ازدادت الى (30401209,3) مليون في عام (2011) ثم الى(42587797.5) مليون عام 2013 ويلاحظ من معدلات النمو السنوية لهذا البند قد اتسمت بالارتفاع المتواصل فلم تحقق تخصيصات رواتب الموظفين معدلات نمو سالبة الا في العام 2014 ،كما يلاحظ من الجدول (5) أن نسبة تخصيصات رواتب الموظفين الى اجمالي الانفاق العام اتسمت بالارتفاع فلم تنخفض عن 20% كحد ادنى طيلة مدة الدراسة باستثناء العام 2004 ، اما في مايتعلق بنفقات المستلزمات السلعية فقد اتسمت بالتذبذب حيث بلغت معدل نمو سلبي في عام 2009 بلغ (3.6%) ثم واصلت الزيادة حتى بلغت قيمتها في عام 2012 ضعف ماكانت عليه في عام 2009 حيث بلغت (12893309.1) مليون بينما كانت (6477926.6) في عام 2009 ويرد زيادة هذه البنود من الانفاق بشكل عام الى :

1- عودة المفصولين السياسين (المدنيين والعسكريين) الى العمل على اثر القرارات التي اطلقتها الحكومة العراقية لاعادة الحقوق الى هذه الطبقة والذي كان من اسبابها الموجبة انصاف شريحة واسعة من الموظفين الذين فصلوا من الوظيفة او اضطروا لتركها بسبب الاضطهاد السياسي العرقي والمذهبي وانصاف السجناء السياسيين وتكريم عوائل الشهداء الذين توفوا في سجون الانظمة السابقة (قانون المفصولين السياسين رقم (24) لسنة 2005 المعدل).

2- اتساع النظام المؤسسي العراقي بعد عام 2003 يشمل عدد من الهيأت والوزارات الجديدة كان له الاثر البالغ في استقطاب كوادر اضافية في الوزارات الاتحادية والمحافظات بحكم تبعيتها للسلطة المركزية حيث تم استحداث العديد من الوزارات منها (وزارة حقوق الانسان، وزارة البلديات والاشغال العامة، وزارة العلوم والتكنولوجيا، وزارة البيئة ، وزارة الدولة لشؤن المرأة) اضافة الى التوسع الكبير في المؤسسات الامنية نتيجة لإتساع حجم التحديات الامنية التي تواجه العراق وعلى ذلك ارتفاع اعداد العاملين في القطاع الحكومي خلال مدة البحث من(1) مليون موظف في سنة 2001 الى ان بلغ ذلك العدد (3.3) مليون موظف في عام 2012 (ميرزا ،2012، 7) .

3- اقرار قانون 22 لسنة 2008 الخاص برواتب موظفي الدولة والقطاع العام، و قانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014 والذي نجم عنهما زيادة كبيرة في تعويضات موظفي القطاع العام و رواتبهم التقاعدية .

2-1-2: نفقات الدعم الحكومي

ان سياسة الدعم الحكومي تمثل احدى واجهات مركزية التخطيط وتوزيع الموارد التي اخذت بها الحكومة كجزء من منهجيتها في ادارة الاقتصاد الكلي ، وعلى الرغم مما تحمله من جوانب انسانية واهداف نبيلة اثبتت التجارب عدم كفاءة هذه السياسة نظرا لما تجمله من مساوء منها : (البصري ، 2005 ،7)

1. التوزيع غير العادل للدخل الوطني (نظرا لاستفادة الفئات مرتفعة الدخل)
2. تشوه هيكل الاسعار ومن ثم تعطل مؤشر الجدوى الاقتصادية (فالايرادات لا تعكس الكلف)
3. الاسراف في موارد الدولة على حساب دعم الخدمات الاساسية كالتعليم والصحة ومن ثم حدوث عجز في الموازنة بالشكل الذي يجعل التوسع في الخدمات امر يقرب من الاستحالة .

و تشمل نفقات الدعم في العراق قائمة متنوعة من النفقات الحكومية كما مبينة في الجدول (6) و في مايتعلق بالبطاقة التموينية باعتبارها احد اوجة الدعم الحكومي ، فان اغلب الدراسات التي تناولت موضوعها (البطاقة التموينية) بعد عام 2003 وجدت ان نظام البطاقة التموينية يمتلك سلبيات تفوق الايجابيات التي يمكن ان تنتج عنه ، فالنظام يعاني من سوء انتظام عمله مما يجعله عرضة للهدر والفساد ، ومع ذلك ان امكانية ازالة هذا النظام بشكل جذري قد يسبب ضرر في المستوى المعاشي لبعض فئات المجتمع .

ويلاحظ من الجدول ادناه ان تخصيصات البطاقة التموينية قد شكلت (12%) من اجمالي الانفاق في العام 2006 ثم اتجهت الى الانخفاض في السنوات اللاحقة تماشيا مع نهج الاصلاح وتوصيات البنك الدولي الخاصة برفع الدعم عن البطاقة التموينية واسعار المشتقات النفطية، اذ يلاحظ ان مخصصات البطاقة التموينية انخفضت نسبتها من اجمالي الانفاق الى 5.8% ثم 5.7% للسنتين (2008-2010) على التوالي، ويلاحظ من الجدول ايضا ان الانفاق على استيراد الوقود قد بلغ نسبة مرتفعة الى اجمالي الانفاق العام في العام 2006 حيث بلغ (10.25%) ، ويرجع ذلك الى بروز أزمة الوقود بعد تزايد الطلب الداخلي نتيجة زيادة اعداد السيارات ونقص انتاج الكهرباء وعدم كفاية محطات التوزيع، ثم اختفى هذا الدعم في السنوات اللاحقة بفعل تشغيل المصافي المحلية بكفاءة في سد حاجة الاستهلاك المحلي .ويلاحظ ايضا ارتفاع نسب الدعم الحكومي لاستيراد الادوية التي بلغت عام 2010 (1557000) مليون مشكلة نسبة الى اجمالي الانفاق 2.5%بينما كانت تشكل 1.2% من اجمالي الانفاق عام 2008، وتتلخص قائمة الدعم الحكومي الحالي لتشمل اسعار مفردات البطاقة التموينية وتكاليف الكهرباء ، ودعم المزارعين وهيئة دعاوي الملكية ونفقات الادوية اضافة الى تكاليف الانتخابات والتعداد السكاني الذي لم ينفذ بعد ، مع الاشارة الى الدعم غير المباشر كما في تكاليف النفط الخام الذي يغذي المصافي العراقية والذي يتراوح (8-9) مليار دولار سنويا (الكناني ،2013، 326).

جدول (6)

مبالغ تخصيصات الدعم الحكومي ونسبتها الى اجمالي الانفاق العام (مليون دينار)

النفقات	2006		2008		2010		2012	
	التخصيص	نسبته الى اجمالي الانفاق %	التخصيص	نسبته الى اجمالي الانفاق %	التخصيص	نسبته الى اجمالي الانفاق %	التخصيص	نسبته الى اجمالي الانفاق %
البطاقة التموينية	4500000	12	3928000	5.8	3500000	5.7	4000000	3.8
دعم المزارعين	300000	0.8	574000	0.8	510000	0.8	1360000	1,3
نفقات الحج	45000	0.1	36000	0.05	صفر	صفر	48000	0.05
استيراد الطاقة الكهربائية	450000	1.2	207000	0.3	568000	0.9	1100000	1.05
هيئة دعاوي الملكية	300000	0.8	300000	0.44	100900	0.1	100900	0.096
استيراد الوقود لمحطات الطاقة الكهربائية	245000	0.6	207000	0.3	600000	0.9	600000	0.6
نفقات استيراد الوقود	3845000	10.25	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
الادوية	867000	2.3	823807	1.2	1557000	2.5	1557000	1.5
الانتخابات	280000	0.7	صفر	صفر	438827	0.7	186151	0.18
التعداد السكاني	47697	0.12	126200	0.18	199364	0.32	صفر	صفر
المجموع	10879697	29	6075807	9	7274727	11.9	8952051	8,6
اجمالي الانفاق العام	37494459.0		67277196.6		61034201.8		105139575.7	

المصدر: جريدة الوقائع ، الاعداد (4016,4067,40145,4233).

*تم اختيار هذه السنوات لتوفر بياناتها بشكل مفصل .

3-1-2 :- تخصيصات شبكة الحماية الاجتماعية

تشير الدراسات المتعلقة بموضوع الرعاية الاجتماعية وآلياتها المتباينة ومنها (شبكة الحماية الاجتماعية) الى انها تعد برنامج مُكمّل لعملية التحول نحو اقتصاد السوق وما تستلزمه من اجراءات متعلقة بسياسة التحرير الاقتصادي والتكييف الهيكلي (الوزان ، 2008، 4) . و يبرر التوسع في شبكة الحماية الاجتماعية في فترات التحول التي تستلزم تدخل حكومي لاعادة توزيع الدخل بشكل يضمن للطبقات المتضررة الحصول على الحاجات الاساسية ،فالمشكلة التي تواجة اغلب البلدان النفطية المتميزة بالسلوك الاستهلاكي لسياستها المالية ان تخصيصات المنافع الاجتماعية تمول من ايرادات املاك الدولة في حين نجد في البلدان المتقدمة ان المنافع الاجتماعية تمول بإيرادات ضريبية وهذا مايمكنها من استدامة تلك البرامج الاجتماعية دون التأثير على حقوق الاجيال المقبلة او اللجوء الى الاقتراض في حال شحة مصادر تمويل الانفاق .

وقدر تعلق الامر بالاقتصاد العراقي بدأ العمل بشبكة الحماية الاجتماعية منذ اواخر عام 2005 حيث تم اعتماد مستوى الدخل (50000) دينار شهريا للفرد كحد فاصل بين الفقراء وغير الفقراء . وتشير بيانات عام 2006 (بدء تطبيق برنامج الرعاية الاجتماعية) ان عدد الاسر المسجلة قيد الصرف وصلت (274391) اسرة في (17)محافظة (ماعدا محافظة دهوك) اما عدد الذين تم شمولهم بصرف الاعانات بصورة فعلية فهم (255692) اسرة بعد شمول فئات اضافية من الاسر منخفضة وعديمة الدخل (حمزة ، 2007، 23) . واخذت الموازنة على عاتقها تمويل هذا المشروع اذ يلاحظ من الجدول (7) ان تخصيصاتها في الموازنة العامة بلغت (500000) مليون دينار في عام 2006 اي بما يساوي 1.3% من اجمالي الانفاق الحكومي ثم ازدادت في عام 2007 بمقدار الضعف مقارنة مع العام 2006 حيث بلغت (1040000) مليون لتشكل 2.6% مليون من اجمالي الانفاق ثم واصلت الارتفاع عام 2008 فبلغت تخصيصاتها (1429000) مليون، اما خلال السنوات (2009-2012) فقد اتسمت تخصيصات شبكة الحماية الاجتماعية بالاستقرار النسبي. واخيرا بلغت تلك التخصيصات ادنى مستوى لها في العام 2014 اذ بلغت (1056489) مليون بما نسبته 1% من اجمالي الانفاق .

جدول (7)
تخصيصات شبكة الحماية الاجتماعية ونسبتها الى اجمالي الانفاق للمدة (2006-2014)

السنة	التخصيصات (1)	اجمالي الانفاق (2)	عدد الاسر المشمولة بالحماية الاجتماعية (3)	نسبة 1:2
2006	500000	37494459.0	274391	1.3
2007	1040000	39308348.5	772216	2.6
2008	1429000	67277196.6	691707	2.1
2009	944000	55589721.1	754224	1.6
2010	1003000	61034201.8	317468	1.6
2011	890000	79657666.3	395131	1.1
2012	959768	105139575.7	381345	0.9
2013	483000	119127556.3	367291	0.4
2014	1056489	112192125	317443	1.0

المصدر : وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، قاعدة بيانات شبكة الحماية الاجتماعية لسنوات متفرقة
- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي – الجهاز المركزي للإحصاء ،مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي، احصاءات وحدات الرعاية الاجتماعية (سنوات متفرقة)
- الجدول (4)

3-اهم العوامل التي ساهمت في زيادة السلوك الاستهلاكي للانفاق الحكومي.

3-1- الفساد المالي والاداري

يعرف الفساد بأنه ذلك السلوك الذي يسلكه صاحب الخدمة العامة او الخاصة والذي يؤدي الى اضرار في الهيكل الاقتصادي للبلد من خلال هدر وتبديد الموارد او توليد اعباء اضافية على الموازنة او خفض كفاءة اداء الاقتصاد الكلي او سوء توزيع الموارد بغية نيل منافع خاصة على حساب المصلحة العامة (النجار ، 2009، 4).

ولعل الاقتصاد العراقي احد اقتصادات العالم التي تأن اليوم من اشكالية الفساد الذي اصاب جهازه الاداري منذ نشوء الدولة العراقية واستفحلت بعد فرض الحظر الاقتصادي الذي صعد وتيرة الصراع على الموارد الداخلية وانشرت ثقافة الرشاوى والسرقات كوباء استمر في الانشار بعد التغير السياسي عام 2003 (القريشي ، 2012، 2) ،الى إن اصبح الفساد آفة منفلتة تنهش جسد الاقتصاد العراقي بشكل مقوض لامكانية اعادة اعمار البنى التحتية وتوفير الشروط الموضوعية للتحول نحو اقتصاد السوق وتوفير البيئة الملائمة لعمل القطاع الخاص وتعزيز مشاركته في الاقتصاد العراقي ، رغم ماتميزت به الموازنات الماضية من اتجاه توسعي للانفاق الحكومي مما جعله طيّعا للتلاعب وانتزاع اجزاء كبيرة منه على شكل ريوع لمصالح شخصية على حساب مصلحة المجتمع ، ونتيجة لذلك اتسم الانفاق الحكومي بضعف كفاءته كأحد ادوات السياسة الاقتصادية في تعزيز دالة العرض للاقتصاد العراقي لاحداث النمو المرغوب كي يتسنى من خلاله معالجة المشكلات المتأصلة في المجتمع كالبطالة والفقر وسوء توزيع الدخل، لاستنزافه بإتجاهات لا تخدم الاقتصاد الامر الذي عزز من طبيعة الانفاق الحكومي الاستهلاكية .حيث اظهرت تقارير منظمة الشفافية الدولية للمدة (2010-2014) والمعنية بقضايا الفساد، تبوء العراق مراكز متقدمة بين البلدان الاكثر فساد في العالم .

جدول (8) مؤشر ادراك الفساد الخاص بالعراق وتسلسله للمدة (2010 – 2014)

السنة	مؤشر ادراك الفساد CPI	تسلسل العراق	عدد البلدان المشمولة بالتقرير
2010	1.5	175	187
2011	1.8	175	182
2012	1.8	169	174
2013	1.6	171	177
2014	2	159	175

Source : International Transparency , Berlin , www.transparency.org.

لذا فإن استفحال مشاكل الفساد المالي و الاداري في الاقتصاد بعد عام 2003 المؤدي الى مفاقة مشاكل الانتفاع من التخصيصات الاستثمارية للموازنة العامة وتدوير الاموال الفائضة منها الى الموازنات اللاحقة ليصب الانفاق الجاري جزء كبير منها وبالتالي تقويض امكانية اعادة اعمار البنى التحتية المتهرئة من جهة ،و التوسع الكبير في الانفاق الحكومي الجاري البالغ اربعة اضعاف الانفاق الاستثماري بإستثناء سنتي (2013) و (2014) كما يوضحها جدول (4) بفعل القدرة التوزيعية المرتفعة للسياسة المالية بعد تنامي الايرادات النفطية و اتساع دائرة شمول فئات المجتمع المستفيدة من تغطية الانفاق الحكومي في وظائف حكومية خدمية ضعيفة الانتاجية او تحويلات اجتماعية للطبقات منخفضة الدخل من جهة اخرى ، ادت الى استرخاء المجتمع على وسادة القطاع النفطي دونما الولوج في انشطة انتاجية تولد قيمة مضافة و توفر فرص عمل لجزء من المجتمع طالما ان الريع النفطي يوفر تلك الفرص في القطاع العام و بأجور توفر مستوى معيشي يؤمن رفاه استهلاكي متوسط على اقل تقدير، مما ادى الى تعزيز اتجاهات الاستهلاك في المجتمع على حساب تكوين هيكل انتاجي كفوء من خلال رفع وتائر تكوين رأس المال الثابت بشكل يعزز القدرة على استيعاب الطلب الكلي و منع حدوث تسربات انفاقية للخارج على حساب قطاعات الاقتصاد ، اذ ان نسب اجمالي تكوين رأس المال الثابت الى الناتج المحلي الاجمالي لا تتجاوز في احسن الاحوال (24%) بينما بلغت نسبة الاستهلاك الكلي الى الناتج المحلي الاجمالي في عام 2009 (73%) تقريبا .

4- تقدير العلاقة بين الانفاق الحكومي (الجاري والاستثماري) والناتج المحلي الاجمالي النفطي وغير النفطي بأستخدام إنموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL

4-1- **توصيف إنموذج** ARDL

تم الاستناد الى النظرية الاقتصادية وبالإعتماد على البيانات والمعلومات المتوفرة عن الظاهرة موضوع البحث والتي تم جمعها من المصادر الرسمية ، وبهدف تحديد طبيعة العلاقة بين الانفاق الحكومي (بشقيه الجاري والاستثماري) والناتج المحلي الاجمالي GDP مع النفط ، والانفاق الحكومي (بشقيه الجاري والاستثماري) والناتج المحلي الاجمالي بدون النفط للمدة (1990-2014)، واعتمادا على ما تم تناوله في جانب التحليل الوصفي من الدراسة فانه سيتم تقدير المعادلات الآتية لغرض قياس تأثير الانفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي خلال المدة 1990-2014 .

$GDP_t = f(GC، GI)$ ..... (1)

$NOGDP_t = f(GC، GI)$ ..... (2)

وبذلك يمكن تقدير إنموذج ARDL والذي يمكن من خلاله قياس الآثار طويلة وقصيرة الامد للانفاق الحكومي (الجاري والاستثماري) في النمو الاقتصادي وكالآتي :

$$\Delta \ln GDP_t = Ln\alpha_0 + \sum_{i=1}^{n} \beta_1 \Delta \ln GDP_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \beta_2 \Delta \ln GC_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \beta_3 \Delta \ln GI_{t-i} +$$

$$\lambda_1 \ln GDP_{t-1}. + \lambda_2 \ln GC_{t-1} + \lambda_3 \ln GI_{t-1}. + \varepsilon_t \quad \text{.....(3)}$$

$$\Delta \ln NOGDP_t = Ln\alpha_0 + \sum_{i=1}^{n} \beta_1 \Delta \ln NOGDP_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \beta_2 \Delta \ln GC_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \beta_3 \Delta \ln GI_{t-i} +$$

$$\lambda_1 \ln NOGDP_{t-1}. + \lambda_2 \ln GC_{t-1} + \lambda_3 \ln GI_{t-1}. + \varepsilon_t \quad \text{.....(4)}$$

إذ ان :

GDP : يمثل الناتج المحلي الاجمالي .

NOGDP : يمثل الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي

GC: يمثل الانفاق الجاري الحكومي

GI: يمثل الانفاق الاستثماري الحكومي .

Δ :تمثل الفرق الاول للمتغير

α_0 : تمثل الحد الثابت

n : تمثل الحد الاعلى لمدد التخلف الزمني

β_1 و β_2 و β_3 : تمثل المرونات في الاجل القصير

λ_1 و λ_2 و λ_3 :تمثل المرونات في الاجل الطويل

t :يمثل زمن الدراسة الممتد من 1990 الى 2014

ε_t :يمثل حد الخطأ العشوائي للإنموذج (Residual)

4-2-: عرض وتحليل نتائج اختبارات العلاقة بين الانفاق الحكومي الجاري والاستثماري والناتج المحلي الاجمالي.

4-2-1- اختبار السكون Unit root Test

لقد استخدمت بيانات المتغيرات اعلاه بصيغة اللوغارتم الطبيعي من خلال تحويل بيانات للمتغيرات المشار اليها آنفا بالاسعار لسنة 1988 الى صيغة اللوغارتم الطبيعي نظرا لوجود بعض المشاكل في استخدام بيانات الاسعار الثابتة لسنة 1988 في قياس اثر الانفاق الحكومي الجاري والاستثماري في الناتج المحلي الاجمالي والناتج المحلي غير النفطي و سيتم اجراء اختبارات السكون(Unit root test) والتي يمكن من خلاله معرفة سكون المتغيرات من عدمه فضلا عن تحديد رتبة التكامل للسلاسل الزمنية من خلال اجراء اختبارا (ديكي – فوللر الموسع) (ADF) وفيليبس بيرون (P.P) الموضحة في الجداولين ادناه

جدول (10)

نتائج أختبار ديكي – فوللر الموسع (*ADF*)(أختبار جذر الوحدة)

المتغير	المستوى			الفروق الاولى		
	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام
	P- value	P- value	P- value	P- value	P- value	P- value
LGDP	0.7768	0.0029	0.8493	0.0057	0.0000	0.0000
LGC	0.7644	0.1756	0.6898	0.0057	0.0247	0.0003
LGI	0.8913	0.1022	0.8657	0.0000	0.0001	0.0000

المصدر:من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائيEviews9

يوضح الجدول اعلاه نتائج اختبار جذر الوحدة حسب (ADF) والذي تشير نتائجه الى عدم سكون السلاسل الزمنية في مستواها الاصلي لمتغيري الانفاق الحكومي (الجاري والاستثماري) سواء بوجود حد ثابت فقط و حد ثابت واتجاه عام و بدون حد ثابت ولا اتجاه عام ، اما بالنسبة لمتغير الناتج المحلي الاجمالي فتشير النتائج الى ان السلسلة الزمنية لهذا المتغير قد سكنت عند مستواها الاصلي بوجود حد ثابت واتجاه عام اذ ان قيمة (P- value) اقل من(5%) لذلك ترفض فرضية العدم ($H_0 : p = 1$) ،بوجود جذر وحدة في بيانات السلسلة الزمنية ، وتقبل الفرضية البديلة ($H_{1:} \ p < 1$)،كذلك تشير النتائج الى تحقق صفة السكون بعد اخذ الفرق الاول لكل المتغيرات اذ يلحظ ان قيمة (p- value)اقل من 5% لكل المتغيرات وعلى ذلك يكون الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري متكاملين من الدرجة الاولى I(1) بينما يكون الناتج المحلي متكاملا من الرتبة صفر I(0).

اما بالنسبة لاختبار فيليبس بيرون (P.P) الموضحة نتائجة في الجدول(11) فيمكن من خلالها التحقق من امكانية رفض العدمي (Null Hypothes) والقبول بالفرض البديل من عدمه وكما جاء في اختبار(دكي –فوللر) السابق ، اذ يتضح من الجدول (11)ان بيانات السلاسل الزمنية لمتغيري الانفاق الحكومي (الجاري والاستثماري) غير ساكنة عند مستواها الاصلي ،اما بالنسبة لمتغير الناتج المحلي الاجمالي فيتضح من الجدول ان(p.value =0.0036 < 0.05) مما يقود الى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة اي ان الناتج المحلي الاجمالي متكامل عند المستوى بوجود حد ثابت واتجاه عام .

جدول (11)

نتائج اختبار فيليبس بيرون (P.P) (اختبار جذر الوحدة)

المتغير	المستوى			الفروق الاولى		
	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام
	P- value	P- value	P- value	P- value	P- value	P- value
LGDP	0.8195	0.0036	0.8911	0.0000	0.0000	0.0000
LGC	0.7119	0.1795	0.6802	0.0059	0.0270	0.0003
LGI	0.7449	0.0964	0.6856	0.0000	0.0001	0.0000

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9

4-2-2– تقدير انحدار التكامل المشترك وفقا لإنموذج (ARDL) و اختبار جودته الاحصائية .

يوضح الجدول (12) نتائج التقدير، اذ يلحظ ان الاختبارات الاحصائية تميزت بكونها ذات دلالات معنوية ، اذ قدرت قيمة معامـل التحديد (R-squared =0.97)كما بلغت قيمة (F-Statstic) (132.51) وهي معنـوية من الناحية الاحصائية لكون قيمة (P- value) اقل من(5%) وهو مايشير الى جودة الانموذج لتفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغر التابع ، ولا يمكن استعمال احصائية داربن واتسون الاعتيادية (Durbin- Watson) لإختبار خلو الانموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي ،لكون الانموذج المستعمل يتضمن متغير تابع متباطئ زمنيا كمتغير مستقل ، تكون فيه احصائية داربن واتسون(Durbin Watson) متحيزة، لذلك يستعاض عنها بإحصائية (Durbin's h-statistic) التي تحتسب وفق المعادلة الاتية: (Asteriou& Hall, 2006,147-148)

$$h = (1 - \frac{d}{2}) \sqrt{\frac{n}{1 - n\sigma_{\gamma}^{2}}} \quad \text{.....(34)}$$

إذ تمثل :

h : اختبار أحصائية Durbin's h-statistic

d : قيمة اختبار داربن واتسن DW-statistic

σ_{γ}^{2} : قيمة التباين المقدر لمعلمة المتغير التابع المتباطئ زمنيا

n : عدد المشاهدات (number of observations)

و بعد احتساب قيمة (Durbin's h-statistic) وفقا للمعادلة اعلاه تجري مقارنتها مع القيم الحرجة والتي تبلغ (±3) عند مستوى معنوية (1%) او(±1.960) عند مستوى معنوية (5%) فإذا كانت قيمة(Durbin's h-statistic) المحسوبة خارج مدى القيمة الحرجة عند مستوى معنوية (1%) او(5%) فإنه لا يمكن رفض فرضية العدم (H_0) و التي تعني إن الإنموذج المقدر يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي لقيم المتغير العشوائي، ويلحظ من الجدول (12) ان قيمة (Durbin's h-statistic) المحتسبة والبالغة(-0.253) تقع داخل مدى القيمة الحرجة عند مستوى معنوية (5%) لذلك تقبل فرضية العدم (H_0) التي تنص على خلو الانموذج من مشكلة الارتباط الذاتي لقيم المتغير العشوائي.

كما تشير اختبارات التشخيص الى خلو الإنموذج المقدر من المشاكل القياسية كمشكلة عدم ثبات تجانس التباين ومشكلة التوزيع الطبيعي(Normal distribution) اضافة الى مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي ، اذ يلحظ من النتائج في جدول (13) ان قيمة (P- value)الخاصة باختبار عدم ثبات تجانس التباين قد بلغت (0.2250) وهي اكبر من(5%)مما يقود الى قبول فرضية العدم(H_0) ورفض الفرضية البديلة(H_1) اي ان التباين يتوزع بشكل طبيعي(Homocedasticity)، كما تبين النتائج بأن الإنموذج المقدر خالي من مشكلة الارتباط الذاتي اذ ان قيمة P- value الخاصة بهذا الاختبار(Serial Correlation) غير معنوية لكونها اكبر من(5%)، واخيرا تشير نتيجة اختبار (Jarque-Bera) الخاص باختبار التوزيع الطبيعي للبواقي الى عدم معنوية هذا الاختبار لكون القيمة الاحتمالية P- value اكبر من (5%) لذلك تقبل فرضية العدم التي تنص على ان البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا وترفض الفرضية البديلة .

جدول (12)

تقدير إنموذج ARDL للتكامل المشترك

المتغير Variables	المعلمات المقدرة Coefficients	احصاءة t (t-statistic)	قيمة الاحتمالية (P- value)
LGDP(-1)	0.946239	12.62410	0.0000
LGDP(-2)	0.207128-	2.420172-	0.0270
LGI	0.194970	4.787758	0.0002
LGI(-1)	0.154471-	5.156780-	0.0001
LGC	0.012670	0.281758	0.7815
Constant	2.421562	4.763009	0.0002
R-Squared = 0.97	F-Statistic= 132.5167	P- value F- Stat [0.0000]	
Durbin- Watson =2.096046	Durbin's h-statistic =- 0.253		

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9

جدول (13)

اختبارات التشخيص للبواقي (Residual Diagnostic Tests)

الارتباط الذاتي Serial Correlation	P- value. Chi-Square = 0.1251
التوزيع الطبيعي Normality	P- value. Jarque – Bera =0.683578
عدم ثبات تجانس التباين Heteroscedasticity	P- value. Chi-Square = 0.2250

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9

4-2-3:اختبار الحدود Bound test

يمكن من خلال هذا الاختبار التحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة من عدمه ويتم ذلك من خلال مقارنة قيمة (F- statstic) مع القيم الحرجة لـ(t- ratio) فاذا كانت قيمة (F- statstic) اعلى من الحدود العليا لقيم (t- ratio) فأن الاستنتاج يكون بأنه توجد تكامل بين المتغيرات اي وجود علاقة توازنية طويلة الامد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، اما في حالة كون (F- statstic) تقع بين الحد الاعلى والادنى لقيمة(t- ratio) فان النتيجة تكن غير حاسمة بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات ، ويلحظ من الجدول (14) ان قيمة (F- statstic) والبالغة (9.2381) اعلى من الحدود العليا لقيم (t- ratio) لذلك نرفض فرضية العدم (H0: λ1= λ2= λ3=0) والتي تشير الى عدم وجود تكامل مشترك ونقبل الفرضية البديلة (H1: λ1≠λ2≠λ3≠0) .

جدول (14)

اختبار الحدود للتكامل المشترك (ARDL Bounds Test for Cointegration)

المتغيرات Variables	F – Statistics	Cointegration
(LGDP,LGI,LGC)	9.2381	Cointegration
القيمة الحرجة Critical value	الحدود الدنيا Lower Bound	الحدود العليا Upper Bound
%1	4.13	5
%5	3.1	3.87
%10	2.63	3.35

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9

4-2-4- تقدير المعلمات قصيرة الاجل للإنموذج المقدر (Short Run coefficients)

يبين الجدول (15) المرونات قصيرة الاجل لان الإنموذج المقدر بصيغة دالة لوغارتمية ويتضح من الجدول ان اشارات المتغيرات غير متطابقة مع الاشارات المتوقعة لها بشكل جزئي وكما اوضحنا من قبل الى انه من المتوقع ان تكن اشارتي كل من من الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري موجبة والتي تفصح عن علاقة طردية بين هذين المتغيرين والمتغير التابع GDP في الامد القصير ،اذ تشير النتائج الى ان زيادة الانفاق الاستثماري بنسبة 1% يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة(0.1958%) بينما تؤدي زيادة الانفاق الجاري بنسبة 1% الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (0.009261%)، كما تشير قيمة P- value الى ان متغير الانفاق الاستثماري يمتلك دلالة معنوية لكون قيمة P- value اقل من 5% ، بينما كانت قيمةP- value , والبالغة (0.8588) اكبر من 5% لمتغير الانفاق الجاري وتدل هذا النتائج على ضعف تأثير الانفاق الجاري والاستثماري في الناتج المحلي الاجمالي بالرغم من معنوية التأثير بالنسبة للانفاق الاستثماري ويرجع ذلك من بين امور متعددة الى ان الجزء الاكبر من الناتج المحلي الاجمالي يتأتى من القطاع النفطي وان هذا القطاع ضعيف التأثر بالانفاق الحكومي وخاصة الانفاق الجاري .

جدول (15)

المعلمات المقدرة (قصيرة الاجل) (Estimated Long Run Coefficients)

المتغيرات Variables	المعلمات Coeffcients	t-statistic	P- value
Δ (LGDP(-1))	0.205669	2.7957	0.0125
Δ (GI)	0.195825	6.7015	0.0000
Δ(GC)	0.009261	0.18068	0.8588
ECM(-1)	0.260025-	6.1050-	0.0000

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9

4-2-5- تقدير العلاقة طويلة الاجل لمتغيرات الدراسة (Long Run Coefficients)

يوضح الجدول (16) الاثر طويل الاجل لمتغيري الانفاق الجاري والاستثماري في الناتج المحلي الاجمالي ، اذ تشير العلاقة التوازنية طويلة الاجل بأن كل من الانفاق الجاري والاستثماري لهما تأثير ايجابي في الناتج المحلي الاجمالي بيد ان تأثيرهما لم يكن معنويا من الناحية الاحصائية اذ يلحظ من الجدول (16) ان المعلمات طويلة الاجل لمتغيري الانفاق الحكومي (الجاري والاستثماري) موجبة، بالمقابل نجد ان القيمة الاحتمالية p.value لكلا المتغيرين اكبر من 5% مما يدل على عدم وجود تأثير معنوي طويل الامد للمتغيرات المستقلة في المتغير التابع، كما يلحظ ان قيمة معامل التصحيح (Erorr corrcction) قد بلغت (-0.26) كما بلغت القيمة الاحتمالية p.value (0.0002) وطالما ان معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية (اقل من 5%) وهذا ما يشير ضمنا الى ان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات، اذ تشير قيمة معلمة تصحيح الخطأ [ECT(-1)] الى ان (26%) من الاختلال قصير الامد في الناتج المحلي في المدة السابقة (t_{-1}) يمكن ان يصحح في المدة الحالية (t)، وهذا ما يشير الى ان التكييف بطئ نسبيا في الإنموذج . ويرجع ذلك الى ضعف بنية الناتج المحلي الاجمالي المتميز بهيمنة القطاع النفطي الذي يعد بدوره الممول الرئيس للانفاق الحكومي وهذا بدوره ما يجعل الجزء الكبير من الناتج المحلي الاجمالي والانفاق الحكومي متغيرين خارجيين يتأثران بالتغيرات التي تحدث في اسواق النفط العالمية، فما ان تحسنت اسعار النفط العالمية احقن الاقتصاد العراقي بالموارد المالية وانتعشت الانشطة الهامشية كالتجارة والتمويل التي تعد ضعيفة الارتباط بالنشاط الانتاجي الحقيقي .

جدول (16) المعلمات المقدرة (طويلة الاجل) Estmated Long Run Coefficients

المتغيرات Variables	المعلمات Coeffcients	t-statistic	P- value
GI	0.155234	1.200735	0.2463
GC	0.048566	0.282827	0.7807
C	9.281983	12.700764	0.0000
معادلة إنموذج تصحيح الخطأ Error correction equation model Cointeq = GDP - (0.1552*GI + 0.0486*GC + 9.2820)			

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9

6-2-4- اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات إنموذج ARDL

تمثل الخطوة الاخيرة من منهجية ARDL اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات الاجل والقصير لإنموذج ARDL باستخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUMSQ). وفقا لهذين الاختبارين يتحقق الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج إذا كان الشكل البياني (Polt) لكلا الاختبارين داخل الحدود الحرجة عند مستوي المعنوية 5%. وكما يتضح من الشكلين (3 و4) فإن المعاملات المقدرة للإنموذج مستقرة هيكليا خلال مدة الدراسة ، حيث وقع الشكل البياني للاختبارين داخل الحدود الحرجة عند مستوي معنوية 5%.

شكل (3) المجموع التراكمي للبواقي المعاودة

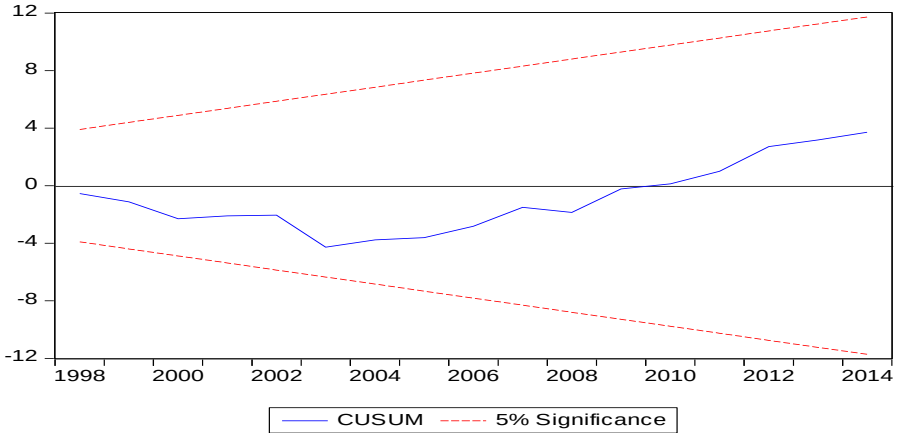

شكل (4) المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة

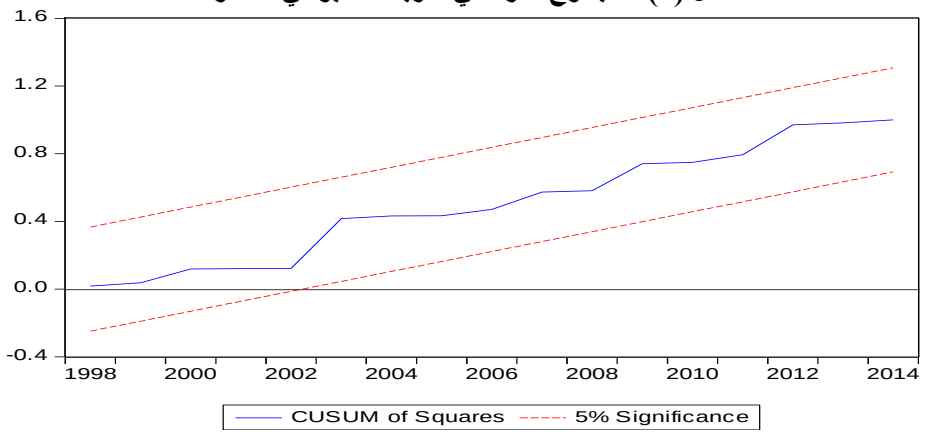

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9

4-3- عرض وتحليل نتائج العلاقة بين الانفاق الحكومي الجاري والاستثماري والناتج المحلي غير النفطي .

4-3-1- اختبار السكون Unit root test

يبين الجدول الاتي اختبار ديكي- فوللر الموسع لجذر الوحدة وقد تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول (17) ويتضح من النتائج ان متغير الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي قد حقق صفة السكون عند مستوى البيانات الاصلي (level) بوجود حد ثابت واتجاه عام اذ بلغت قيمة P- value (0.0125) وهي اقل من 5% لذلك ترفض فرضية العدم $H_0 : p = 1$ بوجود جذر وحدة في السلسلة الزمنية لمتغير الناتج المحلي غير النفطي، وتقبل الفرضية البديلة $H_1 : p < 1$ ، اما في ما يتعلق بمتغيري الانفاق الحكومي الجاري والاستثماري فيلحظ انهما لم يحقق صفة السكون للسلاسل الزمنية عند مستواها الاصلي، اذ يلحظ ان قيمة P- value الخاصة بهما تزيد عن 5% وهذا ما يدل على عدم سكون هذين المتغيرين في حين نلحظ ان كافة المتغيرات الثلاثة (الناتج المحلي غير النفطي، الانفاق الجاري، الانفاق الاستثماري) قد حققت صفة السكون بعد اخذ الفرق الاول وعلى ذلك يكون متغير الناتج المحلي غير النفطي متكامل من الدرجة I(0) ، بينما يكون متغيري الانفاق الحكومي الجاري والاستثماري متكاملين من الدرجة الاولى I(1) .

جدول (17) نتائج اختبار ديكي – فوللر الموسع (ADF) (اختبار جذر الوحدة)

المتغير	المستوى			الفروق الاولى		
	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام
	P- value	P- value	P- value	P- value	P- value	P- value
LNOGDP	0.8393	0.0125	0.9244	0.0000	0.0001	0.0000
LGC	0.7644	0.1756	0.6898	0.0057	0.0247	0.0003
LGI	0.8913	0.1022	0.8657	0.0000	0.0001	0.0000

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9

اما في ما يتعلق باختبار فيليبس بيرون (P.P) الموضحة نتائجه في الجدول (18) اذ يتبين ان الناتج المحلي غير النفطي مستقر عند المستوى بوجود حد ثابت واتجاه عام نظرا لان قيمة P- value البالغة (0.0125) اقل من 5% مما يقود الى رفض فرضية العدم بعدم سكون المتغير وقبول الفرضية البديلة، كما يتضح من اختبار فيليبس بيرون ان متغيري الانفاق الحكومي (الجاري والاستثماري) غير ساكنين عند مستوى البيانات الاصلية سواء بوجود حد ثابت فقط او حد ثابت واتجاه عام او بدون حد ثابت ولا اتجاه عام لذلك تقبل فرضية العدم $H_0 : p = 1$ بعدم سكون المتغيرات عند مستواها الاصلي وترفض الفرضية البديلة $H_1 : p < 1$ ، كما يلحظ ان كافة المتغيرات قد حققت صفة السكون بعد اخذ الفرق الاول للسلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة ، وبناء على ذلك يكون الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري متكاملين من الدرجة الاولى I(1) بينما يكون الناتج المحلي غير النفطي متكامل بالمستوى I(0)

جدول (18)
نتائج اختبار فيليبس بيرون (P.P) (اختبار جذر الوحدة)
المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9

4-3-2- تقدير انحدار التكامل المشترك وفقا لإنموذج ARDL واختبار جودته الاحصائية

يتضح من الجدول (19) الاختبارات الاحصائية للإنموذج المقدر، ان الإنموذج جيد من الناحية الاحصائية حيث بلغت قيمة معامل التحديد(R-squared =0.95) كذلك بلغت قيمة اختبار (F-Stat) (66.1) وهي قيمة معنوية احصائيا حيث بلغت قيمة p.value (0.0000) وهي اقل من 5% مما يدل على ان الإنموذج يصلح لتفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ،كما بلغت قيمة احصائية (Durbin's h-statistic) (-1.98) وهي تقع خارج المدى (±1.960) عند مستوى معنوية (5%)، لكنها ($3 > -1.98 > -3$) عند مستوى معنوية (1%)، مما يقود الى قبول فرضية العدم (H_0) اي ان الانموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي لقيم المتغير العشوائي، كما تشير نتائج اختبارات التشخيص للإنموذج المقدر والموضحة في الجدول (20) خلو الإنموذج من مشاكل القياس، حيث يخلو الإنموذج من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين بدلالة قيمة P- value. Chi Square والبالغة (0.1298) مما يدل على عدم معنويتها لكونها اكبر من 5%، وأخيرا يشير اختبار التوزيع للبواقي Normal distribution الى ان البواقي تتوزع توزيع طبيعي اذ يلحظ ان قيمة (P- value. Jarque- Bera) غير معنوية باعتبارها اكبر من(5%) حيث بلغت (0.907239) مما يمكن من قبول فرضية العدم التي تنص على ان البواقي تتوزع بشكل طبيعي ورفض الفرضية البديلة .

جدول (19) تقدير إنموذج ARDL للتكامل المشترك

المتغير Variables	المعلمات المقدرة Coefficients	احصاءة t (t-statistic)	قيمة الاحتمالية (P- value)
LNOGDP(-1)	0.824056	5.714769	0.0000
LNOGDP(-2)	0.186867-	1.319941-	0.2044
LGI	0.147611	2.883875	0.0103
LGI(-1)	0.077213-	1.743415-	0.0993
LGC	0.048777	0.871510	0.3956
Constant	2.787911	3.836565	0.0013
R-Squared = 0.95	F-Statistic= 66.10	P- value F- Stat= [0.0000]	
Durbin- Watson =2.7515		Durbin's h-statistic =- 1.981	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9

جدول (20)
اختبارات التشخيص للبواقي (Residual Diagnostic Tests)
المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9

الارتباط الذاتي Serial Correlation	P- value. Chi-Square = 0.1593
التوزيع الطبيعي Normality	P- value. Jarque – Bera =0.907239
عدم ثبات تجانس التباين Heteroscedasticity	P- value. Chi-Square = 0.1298

المتغير	المستوى			الفروق الاولى		
	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام
	P- value	P- value	P- value	P- value	P- value	P- value
LNOGDP	0.9351	0.0125	0.9994	0.0000	0.0000	0.0000
LGC	0.7119	0.1756	0.6802	0.0059	0.0270	0.0003
LGI	0.7449	0.0964	0.8656	0.0000	0.0001	0.0000

4-3-3- اختبار الحدود للتكامل المشترك Bound Test

بهدف التحقق من وجود علاقة توازنية طويلة بين متغيرات الإنموذج (2) (الناتج المحلي غير النفطي)،نستعمل كما اسلفنا اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bound Test) اذ يلحظ ان قيمة (F-statstic المحتسبة والبالغة (5.7) اعلى من قيمة الحدود الدنيا والعليا لكل مستويات المعنوية وهذا ما يقود الى امكانية رفض فرضية العدم (H_0) و قبول الفرضية البديلة(H_1) بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة.

جدول (21)
اختبار الحدود للتكامل المشترك (ARDL Bounds Test for Cointegration)

Variables المتغيرات	F – Statistics	Cointegration
(LNOGDP,LGI,LGC)	5.7	Cointegration
القيمة الحرجة Critical value	الحدود الدنيا Lower Bound	الحدود العليا Upper Bound
%1	4.13	5
%5	3.1	4.87
%10	2.63	3.35

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9

4-3-4- تقدير العلاقة قصيرة الامد بين متغيرات الإنموذج .

يشير الجدول (22) الى نتائج تقدير المرونات قصيرة الاجل لمتغيرات الإنموذج وكما توضح النتائج ان المتغيرات طابقت اشاراتها المتوقعة، حيث من المتوقع ان تكون اشارتي الانفاق الحكومي (الجاري والاستثماري) موجبة والتي تفصح عن علاقة طردية بينهما وبين المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي) ويتضح من النتائج ان تأثير الانفاق الاستثماري يفوق تأثير الانفاق الاجاري حيث ان زيادة الانفاق الاستثماري بنسبة (1%) تؤدي الى زيادة الناتج المحلي غير النفطي بنسبة (0.150%) في حين ان زيادة الانفاق الجاري بنسبة (1%) تؤدي الى زيادة الناتج المحلي غير النفطي بنسبة (0.0348%) ويلاحظ ان قيمة (P- value)الخاصة بمعلمة الانفاق الجاري البالغة (0.5965) اكبر من (5%) مما يدل على معنوية تأثير الانفاق الجاري في الناتج المحلي غير النفطي، بالمقابل كان تأثير الانفاق الاستثماري معنويا لكون قيمة(P- value) الخاصة بمعلمة متغير الانفاق الاستثماري اقل من (5%)، ويرجع ذلك من بين امور اخرى الى تدهور قطاع الاعمال في الاقتصاد العراقي جراء الحروب والحصار وتدمير البنية التحتية مما جعل الانفاق الحكومي من العوامل ضعيفة التأثير في قطاع الانتاج الحقيقي اضافة الى كون ذلك الانفاق يعاني اختلال كبير سواء من ناحية مصادره التمويلية لاعتماده المفرط خلال مدة الحصار على الاصدار النقدي الذي يمثل مورد غير حقيقي، يؤثر بشكل ايجابي في التضخم دون تحفيز قطاعات الانتاج لعدم مرونة الجهاز الانتاجي، اما من ناحية الانفاق، فتميز الانفاق الحكومي باختلال كبير جراء هيمنه الانفاق الجاري على الانفاق الاستثماري في وقت احوج مايكون فيه الاقتصاد العراقي الى اعادة تأهيل البنى التحتية السائدة للنمو، اما في المدة التي تلت التغير السياسي ، فلم تختلف آثار الانفاق الحكومي في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي عن المدة التي سبقتها برغم توفر ممكنات احداث النمو في قطاعات الانتاج الحقيقي كالقطاع الزراعي وقطاع الصناعة التحويلية وقطاع الكهرباء، وتوفير البيئة الملائمة نسبيا للنشاط الاستثماري غير ان الملاحظ ان الانفاق الحكومي لم يكن ذو اتجاه تنموي، اذ استمر سلوك الانفاق الحكومي الاستهلاكي التوسعي والذي لم يؤدي الى احداث آثار ملموسة في قطاع الانتاج السلعي بل ادى الى انتعاش الانشطة غير الانتاجية كقطاع التجارة الخارجية والقطاع المالي وقطاع النقل المرتبط بالتجارة الخارجية مدفوعة بزيادة ايرادات النفط وعلى نحو ضعيف الارتباط بقطاع الانتاج السلعي الوطني وهذا معناه ان هناك انفصال كبير بين الانشطة الداخلية التجارية والتمويلية وبين الانشطة السلعية التجارية والصناعية المحلية اي ان تلك الانشطة المحلية التجارية والتمويلية والنقل والمحفزة بزيادة الانفاق الحكومي الداخلي ترتبط بشكل اكبر بالانشطة الاقليمية السلعية التي حلت محل انشطة قطاعات الانتاج الزراعي والصناعي التي اتسمت بالركود طويل الامد .

جدول (22)

المعلمات المقدرة(قصيرة الاجل) (Estimated Long Run Coefficients)

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9

المتغيرات Variables	المعلمات Coeffcients	t-statistic	P- value
Δ (LNOGDP(-1))	0.177883	1.461840	0.1620
Δ (GI)	0.150833	2.883875	0.0009
Δ (GC)	0.034879	0.871510	0.5965
ECT(-1)	0.362811-	5.062548-	0.0001

4-3-5- تقدير العلاقة طويلة الامد بين متغيرات الإنموذج

بين الجدول (23) نتائج العلاقة طويلة الامد Long run relationship لإنموذج ARDL بين المتغيرات المستقلة (الانفاق الجاري والاستثماري الحكوميين) والمتغير التابع

جدول (23)
المعلمات المقدرة (طويلة الاجل) Estmated Long Run Coefficients

المتغيرات Variables	المعلمات Coeffcients	t-statistic	P- value
GI	0.194035	1.656400	0.1160
GC	0.134442	0.872855	0.3949
C	7.684189	12.153492	0.0000
معادلة تصحيح الخطأ Error correction equation Cointeq = NONGDP - (0.1940*GI + 0.1344*GCC + 7.6842)			

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9

اذ توضح النتائج ان كلا المتغيرين لهما تأثير طردي في الناتج المحلي غير النفطي، لكون اشارات معلماتها (Coefficients) موجبة غير ان تلك المعلمات لم تكن معنوية اذ يلحظ ان القيمة الاحتمالية P.value تزيد عن 5% مما يقود الى قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة مما يعني ان الانفاق الحكومي الجاري والاستثماري ليس لهما تأثير في الامد الطويل في نمو الناتج المحلي غير النفطي ، كما تشير النتائج الى ان قيمة معامل تصحيح الخطأ كانت سالبة (-0.362) ومعنوية (0.0006) اقل من (5%)، اذ ان معلمـــة تصحيح الخطأ [ECM(-1)] تشير الى ان النظام يسير بسرعة (36%) بإتجاه تحقيق التوازن في الامد الطويل بسبب اي صدمة تحدث في المتغيرات المستقلة، وتعني ان الناتج المحلي غير النفطي يستغرق حوالي (2.8) سنة (0.0362/1) باتجاه قيمته التوازنيـــة بعد حدوث اي صدمة للمتغيرات المفسرة، وتعتبر تلك السرعة بطئية نسبيا. ويرد ذلك الى ان الانفاق الحكومي لم يسهم في خلق البيئة الاستثمارية المواتية للنمو المستدام، بل ان منح الاولوية للانفاق الاستهلاكي على حساب الانفاق الاستثماري قد أضّر بمشاريع البنى التحتية المولدة للعائد والتي تسهم في خلق ارتباطات امامية وخلفية للانشطة الانتاجية، اضافة الى ذلك ان تنفيذ تلك المشاريع قد واجه الكثير من المشاكل والمعوقات مما قوضت بدورها من آثار الانفاق الاستثماري الايجابية في الاقتصاد العراقي، ولذا فأن الانشطة الاقتصادية ضعيفة الميزة التنافسية وذات تكاليف مرتفعة وخاصة في القطاعات السلعية نتيجة ضعف آثار عمليات الاستثمار الحكومي في تكوين وفورات ينجم عنها تقليل التكاليف المتوسطة في الاقتصاد من جانب،ومن جانب اخر ان الانشطة الانفاقية المتزايدة التي ولدتها الموازنة العامة الممولة بالريع النفطي تركت آثار سلبية على حركة الانتاج المحلي عبر توظيفها لتشجيع انماط التشغيل العام اي وظائف حكومية طغى عليها النشاط الخدمي شبه المنتج وتوسيع دائرة شمول طبقات المجتمع في الايرادات النفطية عبر بوابة الانفاق الحكومي وبأجور لا تتناسب مع انتاجية العاملين في القطاع الحكومي.

4-3-6- اختبار الاستقرار الهيكلي لمتغيرات الانموذج

توضح نتائج اختبار الاستقرارية (إختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة وإختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة) (CUSUM &CUSUMQ Test) ان الشكل البياني لكلا الاختبارين يقع ضمن الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبهذا فإن الاختبارين يؤكدان ان معلمات الانموذج القصيرة والطويلة الامد مستقرتين في الزمن .

الشكل (5) اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة

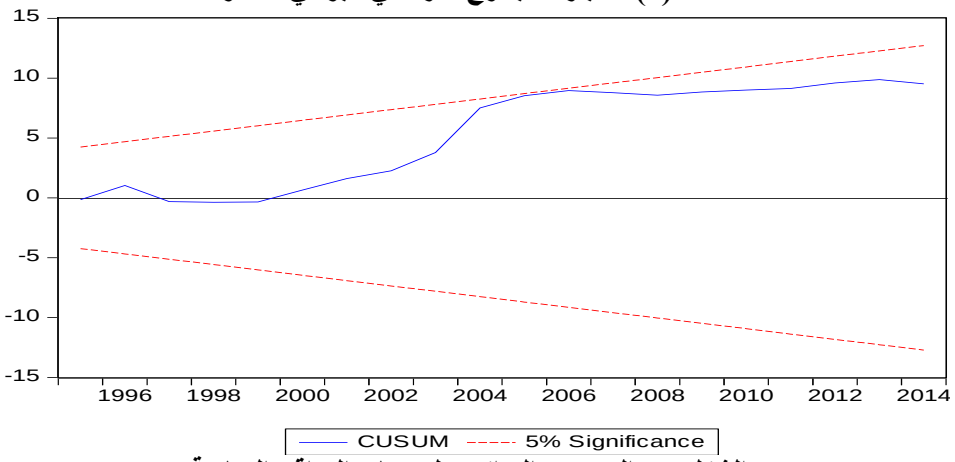

الشكل (6) المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة

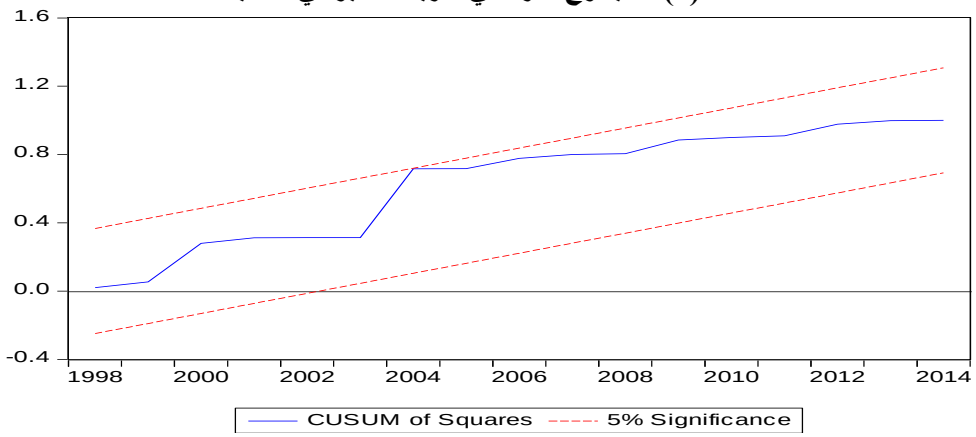

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9

الاستنتاجات

1- ان اتجاهات السياسة الانفاقية بعد التغير السياسي عام 2003 لم تختلف عن اتجاهاتها في مدة الحصار الاقتصادي اذ اتسمت السياسة الانفاقية بالتضحية بالنمو بتفضيل الاستهلاك على الانتاج والاستثمار والاخفاق في توليد بنى تحتية تستميل النمو في قطاعات الانتاج غير النفطي .

2- تحول الهياكل الحكومية الى مظلة للضمان الاجتماعي عبر توظيف اعداد كبيرة من قوة العمل في تلك الهياكل وتشريع عدد من القوانين لتحسين رواتب موظفي الدولة والقطاع العام والتي ادت الى تزايد كبير في تخصيصات الانفاق التشغيلي على حساب تخصيصات الانفاق الاستثماري ومما ادى الى ان تصبح تلك التخصيصات (الجارية) تشكل عبئاً على الموازنة العامة للدولة وقيداً مالياً ثقيلاً نتيجة انخفاض مرونتها للتخفيض.

3- ان تحقق صفة السكون لبعض المتغيرات المدروسة عند المستوى وسكون بعضها الاخر عند الفرق الاول ، مكّن من تطبيق إنموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع لمعرفة تأثير بعض المتغيرات على بعضها الاخر في الامدين القصير والطويل .

4- أثبت إختبار الحدود للتكامل المشترك Bound Test ان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة لإنموذج الناتج المحلي النفطي وإنموذج الناتج المحلي غير النفطي، اذ وجدت قيمة F-Bound أكبر من الحدود الدنيا والعليا عند مستوى معنوية (5%) لكلا الانموذجين .

5- أثبتت نتائج اختبار العلاقة القصيرة وطويلة الاجل لمتغيري الانفاق الحكومي (الجاري والاستثماري) مع الناتج المحلي الاجمالي النفطي والناتج المحلي الاجمالي غير النفطي وجود أثر معنوي موجب للانفاق الاستثماري في الامد القصير في كلمن الناتج المحلي النفطي وغير النفطي، بيد إن هذا الأثر لم يكن معنوياً في الاجل الطويل ، بالمقابل لم يكن للانفاق الجاري اثر معنوي في الناتج المحلي الاجمالي النفطي وغير النفطي في كلا الأمدين القصير والطويل .

التوصيات

1- تغيير مسارات السياسة الانفاقية التي تضحي بالنمو بتفضيل الاستهلاك على الانتاج والاستثمار، الى اتجاهات تحقيق التوازن بين مستويات الانتاج ومستويات الاستهلاك عبر برامج واليات تغيير جذرية في سلوك السياسة الانفاقية بتوجيه الانفاق الحكومي نحو الانشطة التي تعمل على زيادة انتاجية الاقتصاد وتحسن قدرته على استيعاب الطلب الكلي المحلي .

1- معالجة الاختلالات الهيكلية المستديمة في الاقتصاد من خلال تضمين الموازنات الحكومية الخطط الاقتصادية الواضحة لتخفيف ارتباط الاقتصاد العراقي بالسوق النفطية من خلال استهداف قطاع الانتاج والاستخدام بتكوين هيكل انتاج كفوء له القدرة على استعاب الطلب المحلي .

3 - معالجة ظواهر الفساد المالي والاجراءات الحكومية الرتيبة، وتشريع القوانين التي تكوّن بيئة مواتية للقطاع الخاص، لتحويله من قطاع متطفل على موارد الموازنة الى قطاع مبادر محليا من خلال منحه فرصة الولوج في انشطة انتاجية حقيقية كالقطاع الزراعي وقطاع الصناعة التحويلية، وان ذلك من شأنه ان يقلل من السلوك الاستهلاكي لسياسة الانفاق الحكومي .

المصادر

المصادر العربية

1-عبد العزيز، اكرام، الاختلالات المالية والنقدية للاقتصاد العراقي 1991-1995 بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية ، بيت الحكمة ، 2002.

2- نزيل، انعام مزيد، سياسات الدعم الحكومي بين القبول الفكري وكلف التطبيف (تجارب دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2008.

3- علاء الدين جعفر العامري، دعم المستهلك عبء اقتصادي ام ضرورة اجتماعية، وزارة التخطيط، دائرة التخطيط الاقتصادي، دراسة رقم 16، 1998، ص16.

4- جواد، سرمد عباس، تشخيص عوامل الضغط على الموازنة العامة، مجلة الدراسات الاقتصادية، بيت الحكمة ، بغداد ، العدد 32، 2015 .

5- ميرزا ، علي، عدد العاملين في الدولة ومعدل البطالة والنمو السكاني (تساؤلات الى وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء) ، شبكة الاقتصاديين العراقيين ، 2012.

6- البصري، كمال، المركز العراقي للاصلاح الاقتصادي، ندوة اصلاح اسعار المشتقات النفطية، 10كانون الاول، 2005 .

7- الوزان، احمد عباس . حسني، مظفر، شبكة الحماية الاجتماعية في العراق رؤية نقدية ومقترحات للتطوير، المجلة الاقتصادية للعلوم الاقتصادية ، العدد 17، 2008.

8- حمزة، كريم محمد، شبكة الحماية الاجتماعية مزايا ومعوقات، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، 2007.

9- القريشي، مدحت كاظم، الفساد الاداري والمالي في العراق، اسبابه وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2012.

10- الكناني، كامل بشير، ارجوحة التنمية في العراق بين ارث الماضي وتطلعات المستقبل القريب، نظرة في التحليل الاستراتيجي، دار الدكتور للعلوم الاقتصادية والادارية ، 2013.

التقارير والنشرات

1- ديوان الرقابة الماليــة الاتـحـادي، الحسـابات الختاميــة لجمهوريــة العـراق، للسنوات (2003-2014).

2- وزارة المالية ، دائرة الموازنة ، الموازنة العامة للسنوات (1990_2002)

3- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، قاعدة بيانات شبكة الحماية الاجتماعية لسنوات متفرقة

4- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي – الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي، احصاءات وحدات الرعاية الاجتماعية (سنوات متفرقة)

5- ديوان الرقابة المالية الاتحادي، التقارير السنوية للسنوات (2006/ 2011/ 2012/ 2013).

القوانين والانظمة

1- قانون المفصولين السياسيين رقم (24) لسنة 2005 المعدل .

2- قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم 22 لسنة 2008 ، جريدة الوقائع العراقية، العدد 4074 ، 12 ايار 2008.

3- قانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014 ، جريدة الوقائع العراقية، العدد 4314، 10 آذار 2014 .

التقارير والنشرات

المصادر الاجنبية :

1-Asteriou, Dimitrios and Hall, Stephen G, Applied Econometrics Approach Using Eviews and Microfit, Palgrave Macmillan, New York ,First Edition 2006.

2-Sami, R. Santos, ARDL Bound Testing approach to cointegration, A Re-examination of Augmented Fisher hypothesis in an open economy, Asian Journal of Economic Modelling , 2014. available on
http://www.aessweb.com/pdf-files/ajem-2014-2(2)-103-114.pdf

DATA

International Transparency , Berlin , www.transparency.org.

Measure and analyzing the impact of the dominance consumption pattern of government Expenditure in oil – GDP and non-oil GDP in Iraq

Abstract

The research explain the developments in the structure of government Expenditure for the period (1990-2014), this period include tow different periods in terms of the conditions, the first period (1990-2002)characterized by imposing the economic sanctions and deny the Iraqi economy from the oil revenues, while the second period (2003-2014) marked by abundance resource rents as a result of lifting the ban on oil exports, (autoregressive Distributed lag Model) has been used to measure the impact of government Expenditure in both side current and investment in the oil-GDP (gross domestic product) and non oil-GDP, the stady found that there is no significant relationship between current Expenditure in non-oil and oil-GDP in both long and short run, while there is just short significant positive impact to investment Expenditure in oil- GDP and non-oil-GDP, The research found a set of conclusions, including the continuation of behavioral policy Expenditure, both in the period of economic sanctions or the period that followed the political change in 2003 that sacrificing the economic growth and favoring the consumption on production and investment and failure in generating infrastructure that induce growth in the production of non-oil sectors, the research recommended Direction government spending towards activities that increase the productivity of the economy by formating Efficient structure production has the ability to absorb domestic aggregate demand .

Key words/ Consumption Expenditure, Investment Expenditure, Oil GDP, Non-oil GDP, Autoregressive Distributed lag Model